التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **أكتوبر 2026**

تراجع الأسواق الخليجية في ظل وضع جيوسياسي هش وضعف في الأسواق العالمية...

واصلت أسواق الأسهم الخليجية تراجعها خلال شهر أكتوبر 2026، في ظل انخفاض واسع النطاق شمل أسواق الأسهم الإقليمية والعالمية، فيما سجلت أسعار النفط الخام ارتفاعاً حاداً مرة أخرى. وأنهت العقود الآجلة لمزيج خام برنت تداولات الشهر عند مستوى 117.64 دولار أمريكي للبرميل، مسجلة مكاسب بنسبة 13.6 في المائة، في ظل تزايد شح الإمدادات عقب تجدد الهجمات في الشرق الأوسط. وكانت موجة التراجعات العالمية أكثر حدة في الأسواق الناشئة والأسواق الآسيوية، إذ انخفض مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة بنسبة 8.1 في المائة، فيما تراجع مؤشر مورجان ستانلي لآسيا والمحيط الهادئ بنسبة 6.1 في المائة. كما انخفض مؤشر مورجان ستانلي العالمي بنسبة 1.7 في المائة، في حين تراجع مؤشرا ستاندرد اند بورز 500 وناسداك المركب بنسبة 0.9 في المائة و5.3 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، ارتفع مؤشر داو جونز بنسبة 1.7 في المائة، فيما سجلت الأسواق الأوروبية مكاسب خلال الشهر.

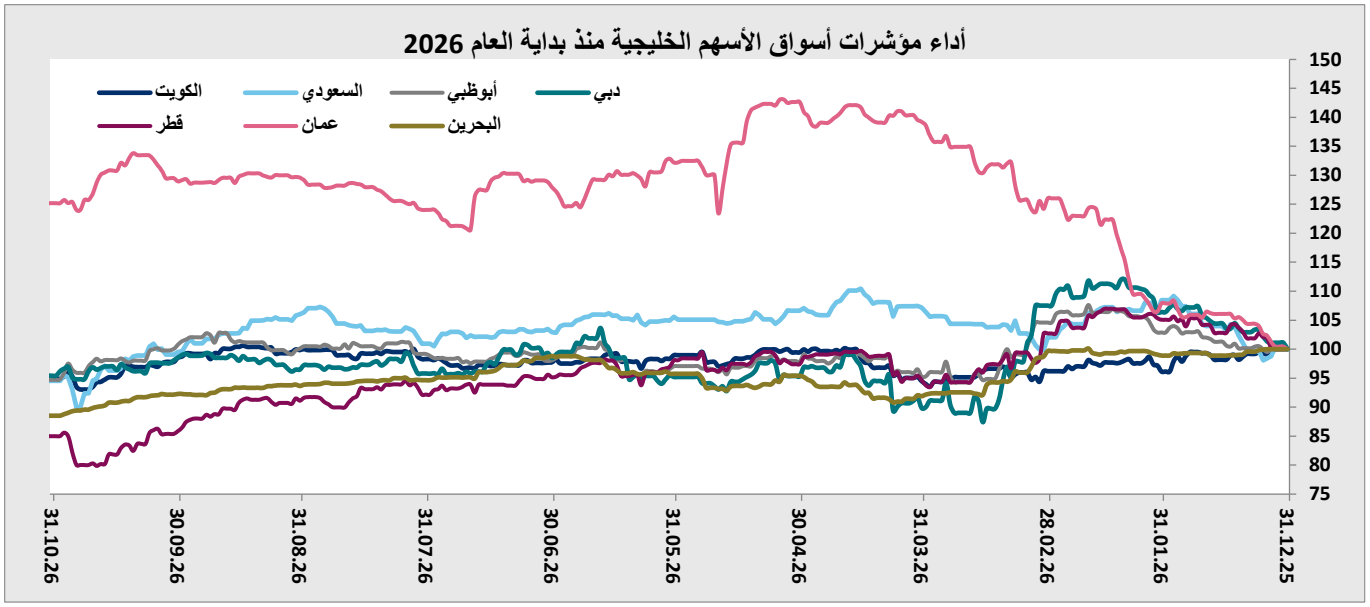
أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	8,892.6	(3.0%)	(6.4%)	167.6	4.8	15.7	1.3	2.6%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	9,423.6	(7.7%)	8.5%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	8,454.9	(7.0%)	1.8%					
الكويت - مؤشر السوق العام	8,454.0	(3.7%)	(5.1%)					
السعودية	9,921.5	(5.0%)	(5.4%)	2,433.2	21.7	14.8	1.9	4.1%
أبوظبي	9,466.3	(6.0%)	(5.3%)	612.9	5.5	16.3	2.1	2.6%
دبي	5,770.7	(3.2%)	(4.6%)	252.1	2.8	8.8	1.6	5.5%
قطر	9,151.2	(1.0%)	(15.0%)	152.7	2.1	11.8	1.1	3.9%
البحرين	1,830.0	(4.1%)	(11.4%)	67.9	0.02	14.5	1.2	4.4%
عمان	7,346.2	(2.9%)	25.2%	55.2	3.4	13.3	1.5	4.6%
إجمالي الأسواق الخليجية				3,741.7	40.3	14.3	1.8	3.9%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

فيما تراجع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 4.3 في المائة خلال شهر أكتوبر 2026، مواصلاً انخفاضه بعد التراجع الذي سجله في سبتمبر 2026 بنسبة 3.5 في المائة. وجاء هذا التراجع واسع النطاق، إذ أنهت جميع الأسواق الخليجية تداولات الشهر في المنطقة السلبية. وسجل سوق أبوظبي أكبر تراجع شهري على مستوى الأسواق الخليجية، منخفضاً بنسبة 6.0 في المائة، تلاه المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تاسي) وسوق البحرين بتراجع بلغت نسبته 5.0 في المائة و4.1 في المائة، على التوالي. كما انخفض مؤشر السوق العام لبورصة الكويت بنسبة 3.7 في المائة، فيما تراجع سوقا دبي وعمان بنسبة 3.2 في المائة و2.9 في المائة، على التوالي. وسجل سوق قطر أقل معدل تراجع بنسبة 1.0 في المائة. ومع الانخفاض المسجل في أكتوبر 2026، بلغت خسائر مؤشر مورجان ستانلي الخليجي منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه 4.6 في المائة.

وعلى مستوى الأداء القطاعي لهذا الشهر، سجلت معظم قطاعات الأسواق الخليجية تقريباً تراجعاً في أكتوبر 2026. وسجل قطاع السلع الرأسمالية أكبر انخفاض بنسبة 10.5 في المائة، تلاه كل من مؤشري قطاع الاستثمار والتمويل وقطاع الأدوية بتراجع بلغت نسبته 8.7 في المائة و7.6 في المائة، على التوالي. كما انخفض مؤشر قطاع السلع طويلة الأجل وقطاع الرعاية الصحية بأكثر من 7 في المائة، فيما تراجع مؤشر قطاع البنوك بنسبة 5.3 في المائة. وفي المقابل، اقتصرت قائمة القطاعات الرابحة على مؤشر قطاع الطاقة فقط، الذي سجل ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة. كما أظهر الأداء منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه تصدر قطاع الطاقة قائمة القطاعات الرابحة بمكاسب بلغت نسبتها 8.4 في المائة، تلاه قطاعا التأمين والاتصالات بارتفاع بلغت نسبته 7.6

في المائة و6.2 في المائة، على التوالي. أما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد سجلت قطاعات تجارة تجزئة الأغذية والأدوية والسلع الرأسمالية والرعاية الصحية انخفاضات تجاوزت نسبتها 15.0 في المائة.



المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

واصلت مؤشرات بورصة الكويت تراجعها خلال شهر أكتوبر 2026، في ظل انخفاض واسع النطاق شمل معظم القطاعات. وسجل مؤشر السوق الرئيسي 50 أكبر تراجع شهري بنسبة 7.7 في المائة، ما عكس انخفاض أسعار أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق العام بنسبة 7.0 في المائة و3.7 في المائة، على التوالي، فيما سجل مؤشر السوق الأول انخفاضاً أقل نسبياً بلغت نسبته 3.0 في المائة خلال الشهر. وعلى صعيد الأداء منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه، تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 6.4 في المائة، فيما انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 5.1 في المائة. وفي المقابل، سجل كل من مؤشر السوق الرئيسي 50 ومؤشر السوق الرئيسي مكاسب بلغت نسبتها 8.5 في المائة و1.8 في المائة، على التوالي.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، مالت الكفة بوضوح لصالح القطاعات المتراجعة، إذ سجل مؤشر قطاع الرعاية الصحية أكبر انخفاض خلال شهر أكتوبر 2026 بنسبة 15.3 في المائة، تلاه مؤشرا قطاع التكنولوجيا وقطاع التأمين بتراجع بلغت نسبته 14.9 في المائة و9.3 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، تصدر مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية قائمة القطاعات الرابحة بمكاسب بلغت نسبتها 1.8 في المائة، فيما سجل مؤشر قطاع الطاقة ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة خلال الشهر. وجاءت مكاسب قطاع السلع الاستهلاكية مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع سهم شركة ميزان القابضة بنسبة 2.9 في المائة. وفي الوقت ذاته، تلقى مؤشر قطاع الطاقة دعماً من ارتفاع سهم المجموعة البترولية المستقلة بنسبة 10.8 في المائة وسهم الشركة العملية للطاقة بنسبة 0.4 في المائة. وجاء تراجع مؤشر قطاع الرعاية الصحية مدفوعاً بصفة رئيسية بالانخفاض الحاد الذي سجله سهم شركة التقدم التكنولوجي بنسبة 23.6 في المائة. كما سجل مؤشر قطاع التكنولوجيا تراجعاً ملحوظاً، انعكاساً للأداء السلبي لسهم شركة الأنظمة الآلية، وهو السهم الوحيد المدرج ضمن مؤشر القطاع. وفي الوقت ذاته، تعرض مؤشر قطاع البنوك للضغوط، في ظل تراجع أسعار أسهم جميع البنوك خلال موسم إعلان النتائج المالية. وجاء انخفاض مؤشر قطاع التأمين مدفوعاً بصفة رئيسية بتراجع سهم شركة الأولى للتأمين التكافلي بنسبة 26.4 في المائة.

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم، تصدر سهم الشركة الوطنية العقارية قائمة الأسهم الرابحة بمكاسب بلغت نسبتها 12.7 في المائة، تلاه سهما شركة تصنيف وتحصيل الأموال والمجموعة البترولية المستقلة بمكاسب بلغت نسبتها 12.3 في المائة و10.8 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الأسهم المتراجعة، فقد تصدر سهم شركة الصفاة للاستثمار قائمة الخسائر بانخفاض بلغت نسبته 30.3 في المائة، تلاه سهما شركة الأولى للتأمين التكافلي وشركة التقدم التكنولوجي بتراجع بلغت نسبته 26.4 في المائة و23.6 في المائة، على التوالي. وعلى مستوى أنشطة التداول، تراجعت التداولات خلال الشهر مقارنة بالشهر السابق، إذ انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 40.1 في المائة ليصل إلى 5.6 مليار سهم، فيما تراجعت القيمة الإجمالية للتداولات بنسبة 39.5 في المائة لتصل إلى 1.5 مليار دينار كويتي خلال أكتوبر 2026، مقارنة بنحو 2.4 مليار دينار كويتي خلال الشهر السابق.

فيما يتعلق بالنتائج المالية، بلغ إجمالي أرباح البنوك السبعة المُدرجة التي أعلنت عن نتائجها 1.23 مليار دينار كويتي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026، مقارنة مع 1.18 مليار دينار كويتي في الفترة المقابلة من العام 2025. وقد ظلت الأرباح الفصلية إيجابية، حيث سجلت 394.9 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام 2026، بزيادة قدرها 5.4 في المائة على أساس سنوي. وخلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026، ارتفعت الإيرادات بنسبة 5.2 في المائة، ونمت الودائع بنسبة 10.7 في المائة، بينما توسعت القروض بنسبة 9.5 في المائة. كما ارتفع صافي دخل الفوائد بنسبة 3.6 في المائة، وزاد الدخل من غير الفوائد بنسبة 9.6 في المائة. أما خسائر انخفاض القيمة فقد ارتفعت بنسبة 23.3 في المائة، وهو ارتفاع قابله تراجع في المخصصات لدى كل من بنك الخليج والبنك الأهلي الكويتي وبنك الكويت الدولي.

السعودية

واصل المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تاسي) تراجعه للشهر الثاني على التوالي في أكتوبر 2026، متأثراً بتصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، والمخاوف من اضطرابات محتملة في مسارات إمدادات الطاقة، واستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالصراع بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب التوقعات بإبقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول. وأثرت هذه العوامل سلباً على معنويات المستثمرين، لا سيما في قطاع البنوك، ما ساهم في التراجع العام للسوق. وسجل المؤشر أعلى مستوى إغلاق له خلال منتصف الشهر عند 10,590.0 نقطة، قبل أن يتجه نحو الانخفاض خلال الفترة المتبقية من الشهر، لينهي تداولات أكتوبر 2026 مغلقاً عند مستوى 9,921.5 نقطة، متراجعاً بنسبة 5.0 في المائة. ودفع هذا الانخفاض الشهري أداء المؤشر منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه إلى المنطقة السلبية، مسجلاً خسائر بلغت نسبتها 5.4 في المائة.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، أظهر الرسم البياني للأداء القطاعي أيضاً تراجعاً واسع النطاق شمل مختلف قطاعات السوق خلال الشهر. وسجل مؤشر قطاع السلع الرأسمالية أكبر انخفاض بنسبة 14.2 في المائة، بعد تراجع أسعار جميع الأسهم المكونة للمؤشر. وجاء مؤشرا قطاع الإعلام والترفيه وقطاع الخدمات التجارية والمهنية في المرتبتين التاليتين بتراجع بلغت نسبته 10.3 في المائة و10.0 في المائة، على التوالي. وجاءت مكاسب قطاع الطاقة مدفوعة بارتفاع سهم شركة أديس القابضة بنسبة 3.8 في المائة وسهم أرامكو السعودية بنسبة 2.8 في المائة. واستفاد سهم أرامكو السعودية من تحسن معنويات المستثمرين تجاه أسهم قطاع الطاقة في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية والمخاوف الأوسع نطاقاً المرتبطة بجانب الإمدادات، على الرغم من استئناف تدفقات الإمدادات عبر خط أنابيب شرق-غرب ومضيق هرمز. كما تراجعت القطاعات ذات القيمة السوقية الكبيرة، وفي مقدمتها قطاع البنوك الذي انخفض بنسبة 7.1 في المائة. وفي قطاع البنوك، سجلت أسهم معظم البنوك المدرجة تراجعات خلال الشهر، إذ انخفض سهم بنك البلاد بنسبة 12.1 في المائة، فيما تراجع سهما مصرف الإنماء والبنك الأهلي السعودي بنسبة 10.8 في المائة و9.8 في المائة، على التوالي. وتعرض قطاع الاتصالات للضغوط نتيجة انخفاض أسعار جميع الأسهم المكونة للمؤشر، بما في ذلك أسهم شركة اتحاد اتصالات (-12.8 في المائة)، وزين السعودية (-9.9 في المائة)، وشركة اتحاد عذيب للاتصالات (-4.0 في المائة). وفي قطاع السلع الرأسمالية، تراجعت أسعار معظم الأسهم المكونة للمؤشر، وتصدر سهما شركة الصناعات الكهربائية وشركة بوان قائمة التراجعات بانخفاض بلغت نسبته 26.2 في المائة و23.8 في المائة، على التوالي، خلال أكتوبر 2026.

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم، تصدر سهم شركة لجام للرياضة قائمة الأسهم الرابحة بمكاسب بلغت نسبتها 20.0 في المائة، تلاه سهما الشركة السعودية للأسماك وشركة المطاحن الأولى بمكاسب بلغت نسبتها 19.5 في المائة و12.7 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الأسهم المتراجعة، فقد تصدر سهم الشركة السعودية للطباعة والتغليف القائمة بانخفاض بلغت نسبته 28.0 في المائة، تلاه سهما شركة الصناعات الكهربائية والشركة المتحدة الدولية القابضة بتراجع بلغت نسبته 26.2 في المائة و24.2 في المائة، على التوالي. وعلى مستوى أنشطة التداول، شهدت السوق تحسناً خلال شهر أكتوبر 2026، إذ ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 3.9 في المائة لتصل إلى 81.2 مليار ريال سعودي، مقارنة بنحو 78.2 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2026. كما ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 25.4 في المائة ليصل إلى 4.7 مليار سهم، مقارنة بنحو 3.7 مليار سهم في سبتمبر 2026. وتصدر سهم شركة أمريكانا للمطاعم العالمية قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية خلال الشهر، بإجمالي 298.1 مليون سهم، تلاه سهما أرامكو السعودية وشركة الكثيري القابضة بكمية تداول بلغت 189.8 مليون سهم و175.8 مليون سهم، على التوالي. وعلى صعيد القيمة الشهرية للتداولات، تصدر سهم مصرف الراجحي القائمة بقيمة تداولات بلغت 8.4 مليار ريال سعودي خلال الشهر، تلاه سهما البنك الأهلي السعودي وأرامكو السعودية بقيمة تداولات بلغت 5.6 مليار ريال سعودي و4.9 مليار ريال سعودي، على التوالي.

الإمارات

تراجع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام بنسبة 6.0 في المائة خلال شهر أكتوبر 2026، مسجلاً أول انخفاض شهري له بعد تحقيق مكاسب لأربعة أشهر متتالية سبقت أكتوبر 2026. وكان تراجع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام هو الأكبر على مستوى الأسواق الخليجية خلال الشهر. ودفع هذا الانخفاض الشهري أداء المؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه إلى المنطقة السلبية، مسجلاً خسائر بلغت نسبتها 5.3 في المائة. وعلى مستوى الأداء القطاعي، غلب الاتجاه السلبي على أداء السوق بصورة واضحة خلال الشهر، إذ سجلت تسعة من أصل عشرة مؤشرات قطاعية مدرجة في السوق تراجعاً، ما ساهم في انخفاض المؤشر العام، فيما استقر المؤشر القطاعي المتبقي دون تغيير خلال الفترة ذاتها. وجاء الأداء السلبي للمؤشر مدفوعاً بصفة رئيسية بتراجعات القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير، وفي مقدمتها القطاع المالي (-6.6 في المائة)، وقطاع العقارات (-5.2 في المائة)، وقطاع الاتصالات (-3.7 في المائة). وجاء تراجع مؤشر قطاع العقارات خلال الشهر نتيجة انخفاض أسعار أسهم جميع الشركات المكونة للقطاع، بقيادة سهم شركة إشراق للاستثمار الذي تراجع بنسبة 15.8 في المائة، تلاه سهم شركة رأس الخيمة العقارية بانخفاض بلغت نسبته 9.2 في المائة خلال الشهر. وبالمثل، جاء انخفاض مؤشر القطاع المالي مدفوعاً بتراجع أسعار أسهم عدد من الشركات ذات الثقل الوزني الكبير في القطاع، بما في ذلك انخفاض سهم مصرف أبوظبي الإسلامي بنسبة 15.0 في المائة.

وسجل المؤشر العام لسوق دبي المالي تراجعاً بنسبة 3.2 في المائة خلال شهر أكتوبر 2026، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 5,770.7 نقطة، وذلك بعد تحقيق مكاسب لشهرين متتاليين في أغسطس وسبتمبر. وعلى مستوى الأداء القطاعي، مالت الكفة لصالح القطاعات المتراجعة، إذ سجلت سبعة من أصل ثمانية مؤشرات قطاعية انخفاضاً في أكتوبر 2026، فيما سجل المؤشر القطاعي المتبقي، وهو مؤشر قطاع الاتصالات، مكاسب بنسبة 3.0 في المائة. وجاء ارتفاع مؤشر قطاع الاتصالات مدفوعاً بنمو سهم شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، الشركة الوحيدة المدرجة ضمن مؤشر القطاع، بنسبة 3.0 في المائة خلال الشهر. وسجل مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية أكبر تراجع خلال أكتوبر 2026، منخفضاً بنسبة 5.7 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 70.2 نقطة، تلاه قطاع العقارات بتراجع بلغت نسبته 4.3 في المائة. وسجلت جميع الشركات السبع المكونة لقطاع العقارات انخفاضاً في أسعار أسهمها، بقيادة سهم شركة الاتحاد العقارية الذي تراجع بنسبة 9.2 في المائة. وفي القطاع المالي، ساهمت الانخفاضات التي تجاوزت نسبتها 10 في المائة في أسعار أسهم عدد من الشركات ذات الثقل الوزني الكبير، بما في ذلك مجموعة جي إف إتش المالية (-18.3 في المائة) وبنك الإمارات للاستثمار (-17.7 في المائة)، في التراجع العام للمؤشر خلال الشهر.

قطر

واصلت بورصة قطر تراجعها للشهر الخامس على التوالي في أكتوبر 2026. وارتفع المؤشر العام لبورصة قطر في بداية الشهر ليصل إلى مستوى 9,285.1 نقطة، بدعم من العمليات الشرائية للمستثمرين المؤسسيين الأجانب، قبل أن يتراجع خلال الفترة المتبقية من الشهر لينهي تداولاته مغلقاً عند مستوى 9,151.2 نقطة، مسجلاً انخفاضاً شهرياً بنسبة 1.0 في المائة. إلا أن المؤشر تعافى خلال الأسبوع الأخير من الشهر، مرتداً من أدنى مستوياته في ظل تحسن الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية وتكثيف جهود الوساطة، ما ساهم في تخفيف مخاوف المستثمرين بشأن المخاطر الإقليمية. كما تراجع مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 0.1 في المائة خلال الشهر، لينهي تداولاته مغلقاً عند مستوى 3,637.41 نقطة. وعلى صعيد الأداء منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه، تراجع مؤشر بورصة قطر 20 بنسبة 15.0 في المائة، مسجلاً أكبر انخفاض على مستوى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، فيما انخفض مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 10.4 في المائة. وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم، تصدر سهم شركة قطر الوطنية لصناعة الأسمنت قائمة الأسهم الرابحة بمكاسب بلغت نسبتها 13.0 في المائة، تلاه سهما الشركة القطرية للصناعات التحويلية وشركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام بمكاسب بلغت نسبتها 11.0 في المائة و10.0 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الأسهم المتراجعة، فقد تصدر سهم شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة قائمة الخسائر بانخفاض بلغت نسبته 16.0 في المائة، تلاه سهما شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي وشركة إنماء القابضة بتراجع بلغت نسبته 14.0 في المائة و12.6 في المائة، على التوالي.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، مالت الكفة لصالح القطاعات المتراجعة، إذ سجلت أربعة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية انخفاضاً خلال شهر أكتوبر 2026. وسجل مؤشر قطاع الصناعات أكبر تراجع بنسبة 5.8 في المائة خلال الشهر، تلاه مؤشرا قطاع النقل وقطاع العقارات بانخفاض بلغت نسبته 2.7 في المائة و1.4 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، تصدر مؤشر قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية قائمة القطاعات الرابحة خلال أكتوبر 2026 بمكاسب بلغت نسبتها 2.4 في المائة، تلاه مؤشرا قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع الاتصالات بارتفاع بلغت نسبته 1.7 في المائة و1.5 في المائة، على التوالي.

البحرين

تراجع المؤشر العام لبورصة البحرين بنسبة 4.1 في المائة خلال شهر أكتوبر 2026، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,830.0 نقطة، مسجلاً انخفاضه الشهري الرابع على التوالي، بعد تراجعه بنسبة 1.5 في المائة في سبتمبر 2026. وعلى صعيد الأداء القطاعي، غلب الاتجاه السلبي على السوق بصفة عامة، إذ سجلت خمسة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية انخفاضاً خلال أكتوبر 2026، بما في ذلك قطاعات المواد الأساسية والعقارات والقطاع المالي. وسجل قطاع المواد الأساسية أكبر تراجع على مستوى جميع القطاعات خلال الفترة، منخفضاً بنسبة 7.6 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 3,445.6 نقطة، تلاه مؤشر قطاع العقارات (-4.8 في المائة)، ثم مؤشر القطاع المالي (-4.0 في المائة). وسجل سهم شركة ألمنيوم البحرين، الشركة الوحيدة المدرجة ضمن قطاع المواد الأساسية، تراجعاً بنسبة 7.6 في المائة خلال أكتوبر 2026، ما يعكس كامل التراجع المسجل في أداء القطاع. وبالمثل، انخفض سهم شركة عقارات السيف المدرجة ضمن قطاع العقارات بنسبة 6.9 في المائة خلال الشهر، ما أثر سلباً على الأداء العام لمؤشر القطاع. وفي المقابل، كان مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية الكمالية أحد المؤشرين القطاعيين اللذين لم يسجلا تراجعاً، إذ ارتفع بنسبة 0.2 في المائة خلال أكتوبر 2026، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,705.2 نقطة، مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع سهم شركة الفنادق الوطنية، إحدى الشركات المكونة للمؤشر، بنسبة 9.5 في المائة.

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 تراجعاً بنسبة 2.9 في المائة خلال شهر أكتوبر 2026، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 7,346.2 نقطة. وأدى هذا الانخفاض الشهري إلى تقليص مكاسب المؤشر منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه إلى 25.2 في المائة، مع بقائها الأعلى على مستوى الأسواق الخليجية. وعلى صعيد الأداء القطاعي، جاء التراجع واسع النطاق، إذ سجلت المؤشرات القطاعية الثلاثة جميعها خسائر في أكتوبر 2026. وسجل مؤشر قطاع الخدمات أكبر انخفاض بنسبة 1.9 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,950.8 نقطة، تلاه مؤشر القطاع المالي بتراجع بلغت نسبته 1.7 في المائة، ثم مؤشر القطاع الصناعي الذي سجل انخفاضاً شهرياً بنسبة 1.0 في المائة. وجاء تراجع مؤشر قطاع الخدمات نتيجة انخفاض أسعار أسهم عدد من الشركات المهمة المكونة للقطاع، من بينها سهم شركة العنقاء للطاقة (-28.6 في المائة) وسهم شركة الشرقية لتحلية المياه (-8.6 في المائة). وبالمثل، جاء انخفاض مؤشر القطاع المالي بنسبة 1.7 في المائة خلال شهر أكتوبر 2026 مدفوعاً بصفة رئيسية بالتراجعات الملحوظة في أسعار أسهم عدد من الشركات، من بينها بنك عمان العربي (-25.0 في المائة) وشركة تأجير للتمويل (-7.9 في المائة)، ما ساهم في التراجع العام للمؤشر خلال الشهر. كما أدت الانخفاضات في أسعار أسهم عدد من الشركات ذات الثقل الوزني الكبير في القطاع الصناعي، من بينها الشركة الوطنية لمنتجات الألمنيوم (-20.0 في المائة) وشركة ريسوت للأسمنت (-14.4 في المائة)، إلى تراجع مؤشر القطاع الصناعي خلال الشهر.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com